

Distr.: General
1 May 2017
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤
من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات
والبحار والموارد البحرية واستخدامها على
نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
نيويورك، ٥-٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*
الجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات

إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحمايتها وحفظها وإعادة تأهيلها إلى ما كانت عليه

ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة

أولا - مقدمة

١ - تتعلق الورقة المفاهيمية الحالية للجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات حول موضوع "إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحمايتها وحفظها وإعادة تأهيلها إلى ما كانت عليه"، التي أُعدت عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٣/٧٠، بالغائتين ١٤-٢ و ١٤-٥ ضمن أهداف التنمية المستدامة. وتستند الورقة إلى المدخلات الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين^(١).

٢ - وتتسم النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، التي تشمل الأصول الطبيعية مثل الموارد البحرية الحية ومجموعة من الموائل والسمات الهامة مثل أشجار المانغروف، والشعاب المرجانية، وأحواض الأعشاب البحرية، والسبخات الساحلية الخاضعة للمد والجزر، والجبال البحرية، والفتحات الحرارية، ومرجانيات المياه الباردة، بأهمية حاسمة للرفاه البشري والتنمية المستدامة. فهي توفر للبشر الغذاء والماء

* A/CONF.230/1.

(١) نظرا إلى عدد الكلمات المحدود، لم تُدرج جميع المدخلات في مجملها، ولكن يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي:
<https://oceanconference.un.org/documents>



والدواء ومواد البناء والطاقة والنقل واستقرار خطوط الشواطئ، وحماية السواحل، ومنع التآكل، وتنظيم المناخ، وإنتاج الأكسجين، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وكذلك الخدمات الترفيهية والجمالية والثقافية والدينية والروحية. وتعمل النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية بمثابة بالوعات للكربون تستوعب سنويا حوالي ربع إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ^(٢). وهي توفر أساسا حيويا لسبل كسب العيش في كثير من المجتمعات الساحلية، ولا سيما تلك التي تعتمد على الموارد في البلدان النامية. ولخدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية قيمة اقتصادية كبيرة قدّرتها الدراسات بتريليونات من دولارات الولايات المتحدة سنويا^(٣).

ثانيا - الحالة والاتجاهات

٣ - تتعرض النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية للتهديد والتدهور والتدمير على نحو متزايد بسبب الأنشطة البشرية البحرية والأرضية. وتنتج الآثار السلبية الرئيسية على النظم الإيكولوجية عن تغير المناخ^(٤)، والاستخراج غير المستدام للموارد البحرية^(٥)، والتغير المادي وتدمير الموائل البحرية والساحلية والمناظر الطبيعية، والتلوث البحري^(٦) وكلها عوامل لها آثار تراكمية. ومن المتوقع أن تزداد هذه الآثار إذا لم تُتخذ تدابير مضادة، خاصة بالنظر إلى النمو السكاني العالمي المتوقع أن يبلغ ٩,٧ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠^(٧). وتشير التقديرات إلى أن نحو ٣٠ في المائة من الأرصد السمكية يتم اصطيادها حاليا على مستوى غير قابل للاستمرار بيولوجيا، وقد بلغت بالتالي مرحلة الصيد المفرط^(٨). وقد تسبب استغلال الثدييات البحرية، إضافة إلى أنها قد تقع عَرَضاً في شراك معدات الصيد أو تعلق فيها أو تصدمها السفن، في انقراض أنواع معينة منها على مدى القرون القليلة الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض عدد مجموعات كثيرة منها لتبلغ مرحلة صارت فيها تكافح للبقاء ولم تعد تؤدي دورا هاما في النظام الإيكولوجي. أما النظم الإيكولوجية البحرية الرئيسية، فإنها إما تدهورت بالفعل أو تُستخدم على نحو غير مستدام. فمنذ عام ١٩٨٠، فقد ما بين ٢٠ و ٣٥ في المائة من أشجار المانغروف. وما برحت حال الشعاب المرجانية في جميع أنحاء العالم في تدهور متواصل على مدى السنوات المائة الماضية، ولا سيما على مدى السنوات الخمسين الماضية. وتقدر الدراسات أن زهاء ١٩ في المائة من الشعاب المرجانية في العالم تضررت ضرا شديدا ولا يوجد احتمالات قريبة لتعافيها، فأكثر من ٦٠ في المائة منها يتعرض لتهديد مباشر، ويحتمل أن تتعرض جميع الشعاب المرجانية

(٢) United Nations, Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea, *The First Global Integrated Marine*

Assessment: World Ocean Assessment I (Cambridge, Cambridge University Press, 2017)

(٣) المرجع نفسه.

(٤) انظر أيضا الورقة المفاهيمية بشأن تقليل حمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره.

(٥) انظر أيضا الورقة المفاهيمية بشأن جعل مصائد الأسماك مستدامة.

(٦) انظر أيضا الورقة المفاهيمية بشأن معالجة التلوث البحري.

(٧) انظر Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects: The 2015 Revision, Key*

Findings and Advance Tables (ESA/P/WP.241)

(٨) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم ٢٠١٦: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع (روما، ٢٠١٦).

للاضرار الوظيفي بحلول عام ٢٠٥٠. وقد تم التنبؤ في بعض سيناريوهات تغير المناخ بأن قرابة ٦٠ في المائة من الكتلة الحيوية الحالية في المحيطات يمكن أن تتأثر، إما إيجاباً أو سلباً، مما يؤدي إلى تعطيل العديد من خدمات النظم الإيكولوجية القائمة^(٩). ومن الآثار التي قد تترتب على ذلك بالنسبة للبشر زيادة تعرض المجتمعات المحلية للظواهر المناخية القاسية بسبب تقويض حواجز الحماية الطبيعية والإضرار بالمستوطنات البشرية والبنى التحتية أو تدميرها؛ وتشرد المجتمعات المحلية بسبب انخفاض فرص الصيد؛ وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وشح المياه العذبة؛ وتقلص مصادر كسب الرزق والعمالة، على سبيل المثال.

٤ - وتوفّر النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية منافع اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية هامة ولذلك تكتسي إدارتها المستدامة وحمايتها وحفظها وإعادة تأهيلها إلى ما كانت عليه أهمية حاسمة. كما أن إعادة صحة المحيطات والسواحل إلى ما كانت عليه وحمايتها تسهمان في تعزيز قدرة النظم الطبيعية والبشرية على حد سواء على التكيف مع تغير المناخ ومواجهة التهديدات الأخرى.

٥ - وبسبب التفاعل بين عوامل الإجهاد الفردية، فإن إدارة كل نشاط يؤثر في النظم الإيكولوجية البحرية بصورة منعزلة لكن يكون كافياً لكي تستعيد المحيطات صحتها وتكون لديها القدرة على التكيف. لذلك، ينبغي أخذ الآثار التراكمية في الحسبان.

٦ - وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، بما في ذلك حفظ الموارد البحرية الحية والتنوع البيولوجي البحري وإدارتهما إدارة مستدامة وحماية البيئة البحرية وحفظها.

٧ - وتُبذل جهود عديدة لتحديد ووصف المناطق البحرية التي تحتاج إلى حفظ، ولكن معايير عملية التحديد هذه متباينة. ومن الأمثلة على ذلك العملية العالمية لتيسير وصف المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية من خلال حلقات عمل إقليمية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد شملت حلقات العمل الإقليمية هذه حتى الآن أكثر من ٧٠ في المائة من المحيطات ووصفت أكثر من ٢٠٠ منطقة تستوفي المعايير العلمية للمناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية. وتشمل الجهود الأخرى تلك التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وتلك التي تقوم بها المنظمة البحرية الدولية لتحديد المناطق البحرية الشديدة الحساسية. ويمكن مواصلة التحقيق في أوجه التداخل والتآزر المحتملة بين هذه الجهود المختلفة.

٨ - ويمكن استخدام تدابير وأدوات إدارية متنوعة على أساس المناطق من أجل القيام على نحو مستدام بإدارة النظم الإيكولوجية البحرية وحمايتها وحفظها وإعادة تأهيلها إلى ما كانت عليه، بما في ذلك، على سبيل المثال، تطبيق نُهج النظم الإيكولوجية، والتخطيط المكاني البحري، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وإنشاء المناطق البحرية المحمية، بما يتفق مع القانون الدولي ويستند إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بما في ذلك من الشبكات الممثلة لتلك المناطق. والغرض الرئيسي من هذه التدابير هو القيام على نحو مستدام بإدارة المناطق والموارد الساحلية والبحرية، بما في ذلك التراث الثقافي المغمور بالمياه، وحمايتها، وحفظها، وإعادة تأهيلها إلى ما كانت عليه، مع دعم الأنشطة القيمة اقتصادياً، وتوليد آثار اجتماعية هامة.

(٩) التقييم البحري المتكامل العالمي الأول.

٩ - ويجري إدماج التدابير الخاصة بالمناطق في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، ويشار إليها في مختلف الصكوك على الصعد العالمي والإقليمي والوطني^(١٠). ويستخدم العديد من المبادرات مجموعة من أدوات الإدارة بطريقة متكاملة وشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك أدوات الإدارة الخاصة بالمناطق، وتقييمات الأثر البيئي، وإدارة التفاعلات بين البر والبحر، وتخطيط مستجمعات المياه وأحواض تجميع الأمطار وإدارتها، وإدارة الموارد، وفرض القيود على المعدات، وتشجيع الإنتاج الأنظف والتكنولوجيات السليمة بيئياً، فضلاً عن منع التلوث ومكافحته.

١٠ - ولم تدرك الدول ضرورة تطبيق نهج وقائي في إدارة الأنشطة التي تؤثر في البيئة البحرية فحسب، بل اعترفت منذ وقت طويل بأهمية الأخذ بنهج مراعية للنظم الإيكولوجية كأساس لإدارة البيئة البحرية ومواردها إدارة مستدامة. وفي حين لا يوجد نهج وحيد مراعي للنظام الإيكولوجي، إلا أن السمة الرئيسية المشتركة بين نهج من هذا القبيل هي تناول جميع الأنشطة البشرية التي تؤثر في سير عمل النظم الإيكولوجية من أجل الحفاظ على صحة النظام الإيكولوجي وعند الضرورة، إعادتها إلى ما كانت عليه، لضمان استدامة السلع والخدمات البيئية، وتوفير المنافع الاجتماعية والاقتصادية لكفالة الأمن الغذائي والحفاظ على سبل كسب العيش. وعلى الصعيد الوطني، تطبق بعض الدول نهج الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية على مصائد الأسماك. وعلى الصعيد الإقليمي، تقدم اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها، وهيئات مصائد الأسماك الإقليمية، ومشاريع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة نهجاً تستند إلى النظم الإيكولوجية من منظوراتها المختلفة. ويمكن لنهج النظم الإيكولوجية أن تدعم مجموعة متنوعة من أدوات الإدارة الأخرى، بما في ذلك التخطيط المكاني البحري، وذلك لتوفير إطار للتعاون بين القطاعات وتنسيق التدابير الوطنية والدولية. والجهود المبذولة حالياً على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لإدارة الموارد البحرية وخدمات النظم الإيكولوجية والإدارة الحالية للموارد البحرية وخدمات النظم الإيكولوجية تدمج نهج النظم الإيكولوجية إلى حد كبير أو تسعى إلى تنفيذها.

١١ - وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، تطورت الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من ضرورة عملية إلى تخطيط وإدارة لمختلف الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية، وتنظيم السلوك البشري، وتنسيق التدخلات المتعلقة بالسياسات والإدارة، ودمج استخدام المياه الساحلية في تخطيط استخدام الأراضي. وتعتبر الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية إحدى أدوات تطبيق نهج النظم الإيكولوجية على المناطق الساحلية.

١٢ - ويشمل التخطيط المكاني البحري، وهو أداة هامة أخرى لتطبيق نهج النظم الإيكولوجية، عملية عامة لتحليل التوزع المكاني والزمني للأنشطة البشرية في المناطق البحرية وتوزيعها من أجل تحقيق الأهداف الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي تم تحديدها من خلال العمليات السياسية. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، نضج التخطيط المكاني البحري وانتقل من كونه مفهوماً ليصبح نهجاً عملياً، وباتت الخطط المكانية البحرية المتكاملة تنفذ اليوم في حوالي ٢٠ بلداً. ومن المتوقع أن يصبح التخطيط المكاني البحري أداة متزايدة الأهمية في البلدان والمناطق.

(١٠) انظر أيضاً الورقة المفاهيمية عن تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي كما يتجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

١٣ - وقد أصبحت المناطق البحرية المحمية أداة رئيسية للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري ويدفع بها عدد من الصكوك العالمية والإقليمية، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، وعدد من الاتفاقيات وخطط العمل الإقليمية المعنية بالبحار، فضلا عن الاتفاقيات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. والمناطق البحرية المحمية يمكن أن تحقق مجموعة واسعة من الأهداف، منها حماية الموائل والأنواع، ونواتج مصائد الأسماك، وتأمين سبل العيش وتحقيق الأمن الغذائي، والاستخدامات المستدامة، والأهداف الثقافية، والتثقيف العام والتوعية، وتطبيق النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي. وللمناطق البحرية المحمية دور أيضا في إعادة تنشيط إدارة المجتمعات المحلية للموارد البحرية المجاورة لها. ويمكن أن تشكل أداة فعالة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وزيادة قدرة النظم الاجتماعية والإيكولوجية على مواجهتها. ويمكنها أن تحظر القيام بأي نشاط في إحدى المناطق أو أن تحظر بعض الأنشطة أو تقيدها في إحدى المناطق بأساليب منها، على سبيل المثال، إغلاق بعض المناطق أو إغلاق المناطق لفترة زمنية، وتقييد المعدات المستخدمة، وتحديد حصص الصيد، واشتراط الحصول على تراخيص وتصاريح خاصة. وبالإضافة إلى المناطق البحرية المحمية التي تنشئها الحكومة، والتي غالبا ما تخضع لإدارة حكومية، إما كليا أو جزئيا، تشكل محميات الشعوب الأصلية أو المجتمعات المحلية والمناطق المحمية الخاصة جزءا مهما من جهود الحفاظ بصفة عامة. ويوجد حاليا ٦٨٨ ١٤ منطقة بحرية محمية تغطي مساحة تقارب ١٥ مليون كيلومتر مربع، أو ٤,١٢ في المائة من مساحة المحيطات، فيما يمثل ارتفاعا عن نسبتها البالغة ٣,٤ في المائة عام ٢٠١٤. وتخضع نسبة ١ في المائة فقط منها للحماية في مناطق حظر الصيد والجمع، وهي مناطق توفر حماية أكبر وفوائد أكثر^(١١). وفي حين أن نطاق تغطية المناطق البحرية المحمية قد نما بدرجة كبيرة خلال العقد الماضي، فإن توزيعها الجغرافي متفاوت بدرجة كبيرة، حيث يشغل عدد قليل من البلدان أغلب المساحة التي تغطيها المناطق البحرية المحمية. فجزء كبير من المناطق البحرية المحمية يقع في مياه أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بما في ذلك أقاليم ما وراء البحار. وثمة حاجة إلى زيادة معدل إنشاء هذه المناطق بدرجة كبيرة في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب آسيا وشرقها، والدول الجزرية الصغيرة، حيث تكون الاقتصادات وسبل العيش والأمن الغذائي في المناطق الساحلية أكثر اعتمادا على سلامة النظم الإيكولوجية البحرية وفعاليتها. وثمة نقص في المناطق القطبية ضمن المناطق المحمية أيضا. وهناك اتجاه نحو زيادة حجم المناطق البحرية المحمية في ضوء الدراسات العلمية التي تبين استفادة جهود الحفاظ من اتساع نطاق المناطق البحرية المحمية.

١٤ - وثمة أنشطة جارية أيضا في مجال حفظ التراث الثقافي المغمور بالمياه والمناطق البحرية ذات القيمة العالمية المتميزة. وتشمل قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة حاليا ٤٩ من مناطق المحيطات، موزعة على ٣٧ بلدا، مشهود لها بالتفرد من حيث التنوع البيولوجي أو النظم الإيكولوجية أو العمليات الجيولوجية أو جمالها منقطع النظير. وتغطي مواقع التراث العالمي البحرية نحو ١٠ في المائة من مساحة كافة المناطق البحرية المحمية القائمة^(١٢).

(١١) United Nations Environment Programme World Conservation Monitoring Centre and International Union for Conservation of Nature, *Protected Planet Report 2016: How Protected Areas Contribute to Achieving Global Targets For Biodiversity* (Cambridge, United Kingdom, 2016).

(١٢) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, *The Future of the World Heritage Convention for Marine Conservation: Celebrating 10 Years of the World Heritage Marine Programme* (Paris, 2016).

١٥ - وفي السنوات الأخيرة، أصبح المجتمع الدولي أكثر وعياً بمدى الخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي الثري الذي تتسم به النظم الإيكولوجية البحرية والقاعية خارج حدود الولاية الوطنية، ولا سيما في أعالي البحار والمنطقة الدولية لقاع البحار. وتمثل أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، وتقييمات الأثر البيئي بعض القضايا قيد النظر ضمن مجموعة من القضايا التي تتناولها اللجنة التحضيرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩، تحت عنوان "وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام".

١٦ - والعديد من منظمات الأمم المتحدة لديها أنشطة جارية تدعم إدارة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وحمايتها وحفظها وإعادة تأهيلها إلى ما كانت عليه. وتشمل هذه النظم أدوات عملية للإدارة قائمة على أساس المناطق وعلى أساس علمي؛ وتوفير التوجيه السياسي وبناء القدرات لدعم تنفيذ الإدارة والحوكمة القائمتين على النظم الإيكولوجية؛ وتطوير قدرات الدول الأعضاء من أجل إدماج مسألتي التكيف مع تغير المناخ والتأهب للأخطار الساحلية؛ ومنظومات التوقع المتعلقة بظواهر مناخية محددة، مثل ظاهرة النينو، التي يمكن أن تؤثر على النظم الإيكولوجية على الصعيد العالمي؛ ووضع مبادئ توجيهية ومواد وأدوات تدريبية؛ وتحديد التنوع البيولوجي للأنواع على كل من النطاق الوطني والإقليمي والعالمي؛ وإنشاء مستودع بيانات يتضمن التدابير الإدارية ذات الصلة لحماية الأنواع والنظم الإيكولوجية المعرضة للخطر؛ ودراسة آثار تغير المناخ وآثار التلوث البحري على النظم الإيكولوجية؛ ووضع أنظمة بيئية من أجل التعامل مع الأثر المترتب على التعدين في قاع البحار العميقة والعديد من الأنشطة الأخرى.

١٧ - وتُبدل جهود أيضاً من أجل تعزيز فعالية المناطق البحرية المحمية والتفاسم المنصف لتكاليدها وفوائدها فيما بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛ وإنشاء شبكات إقليمية وبوابات لتبادل المعلومات من أجل بناء القدرات وتبادل الخبرات؛ وتقديم دورات تدريبية بشأن أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق؛ وتتبع التقدم المحرز باستمرار فيما يتعلق بالحفاظ على المناطق الساحلية والبحرية، بما في ذلك التغطية العالمية للمناطق البحرية المحمية؛ وتنفيذ برامج مختلفة، بما في ذلك برامج متعلقة بتعزيز التعاون في مجال الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية البحرية، ومنع فقدان الموائل الساحلية وتدهورها؛ وتعزيز استدامة مصائد الأسماك؛ والوقاية من غزو الأجناس الغريبة ومكافحتها ووضع حد لانتشارها؛ وتعزيز التفاعل بين العلم والسياسات؛ وإدارة التفاعل بين البشر والتنوع البيولوجي؛ وإدماج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في التخطيط الإنمائي والمالي. وأخيراً، فقد بُذلت جهود كبيرة بهدف تيسير إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية، التي تتداخل وتتواءم على نحو وثيق مع بعض الغايات المشمولة في الهدف ١٤ وغيره من أهداف التنمية المستدامة^(١٣).

(١٣) على سبيل المثال، أهداف آيتشي ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٥ للتنوع البيولوجي.

ثالثاً - التحديات والفرص

١٨ - يتمثل أحد التحديات الرئيسية فيما يتعلق بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في أن يؤر التنوع البيولوجي عادةً ما يجتذب الاستخدامات البشرية وتصبح بؤر اجتماعية واقتصادية. ولذا تتميز المناطق ذات التنوع البيولوجي الثري دوناً عن غيرها بكثرة الموانئ والبنى التحتية الساحلية، والاستخدامات المكثفة للأراضي الساحلية، بما في ذلك صيد الأسماك وغير ذلك من الأنشطة. فالنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة الـ ٦٦ في العالم هي، على سبيل المثال، أكثر المناطق إنتاجية، وتتعرض لأكبر قدر من الضغط. وعادةً ما تتجاوز الحدود المعينة إيكولوجياً للنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة الحدود القانونية، وتشمل المناطق البحرية لبلدين أو أكثر، مما يعزز التعاون الدولي بين البلدان ولكنه يشكل أيضاً تحدياً كبيراً في مجال الحوكمة.

١٩ - وعلى الرغم من شيوع كل من الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية، ورغم النجاحات المتحققة على المستويات المحلية، لا يزال التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية في انحسار، مع اشتداد الضغوط عليها. ولا يزال التنفيذ الناجح للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية يشكل تحدياً. ومن الأسباب التي يُعزى إليها ذلك تنافس الولايات القضائية وعمليات صنع القرار، والتنازع بين مختلف الأنشطة والمستخدمين، وقصور الحوكمة.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المناطق المحمية أو المناطق المزمع حمايتها من خلال أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق تقع في مناطق أزيلت من أماكن الأنشطة التجارية أو أنها قد لا توفر الحماية الكافية للأنواع والموائل الأكثر عرضة للخطر. ويمكن أن تعجز المناطق البحرية المحمية أيضاً عن بلوغ كامل إمكاناتها نتيجةً لعوامل من قبيل الصيد غير المشروع، أو الأنظمة القانونية التي تبيح الصيد الضار، أو هجرة الحيوانات خارج حدود المناطق المحمية بسبب تواصل الموائل أو نظراً لصغر حجم المنطقة المحمية. وتظل الإدارة الفعالة للمناطق البحرية المحمية إحدى أكبر المشاكل. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد حتى الآن منهجية موحدة أو متفق عليها لتتبع التقدم المحرز بشأن الإدارة المنصفة للمحميات البحرية. وفي كثير من الأحيان لا تُدمج المناطق البحرية المحمية في أطر الحوكمة والإدارة الأوسع نطاقاً، ومحدودية الترابط بين المناطق البحرية المحمية لا تفيد عمليات النظم الإيكولوجية ووظائفها وإنتاجيتها. وثمة حاجة إلى مواصلة تقصّي التكاليف والفوائد الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على المناطق المحمية البحرية، ويمكن تناول مسألة الحاجة إلى زيادة التقاسم المنصف للمنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأنية من المناطق البحرية المحمية^(١٤).

٢١ - ويمكن الجمع، قدر الإمكان، ما بين وضع وتنفيذ أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق وتدابير الحفاظ والإدارة الملائمة الأخرى، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحاجة إلى تفادي وقوع آثار سلبية في مناطق أخرى. وثمة حاجة لإجراء دراسات بهدف تحديد الظروف التي تكون فيها المناطق البحرية المحمية هي الأداة المناسبة، ومتى يلزم اتخاذ تدابير إدارية أخرى، أو الجمع بين أدوات الإدارة.

(١٤) انظر أيضاً الورقة المفاهيمية بشأن زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً وتوفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق.

٢٢ - وثمة فرصة لزيادة إدماج التدابير القائمة على أساس المناطق في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يلزم تحسين أدوات التخطيط ونُهجها المناسبة واستخدامها على نحو أفضل لتعميم نُهج النظم الإيكولوجية في الاستراتيجيات الوطنية. وتتمثل فرصة أخرى في النظر في التحديات المرتبطة بتغير المناخ في خطط الإدارة القائمة على أساس المناطق وأنشطة الرصد المتصلة بها. ويمكن أن يشكل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها عنصراً أساسياً من عناصر الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وتشكّل شبكات المراقبة المستدامة الطويلة الأجل وأدوات التنبؤ الموثوقة عناصر أساسية في نظم الإنذار المبكر التي تهدف إلى حماية المناطق الساحلية وسكانها.

٢٣ - ومن الأهمية بمكان أن تعمل جميع القطاعات معاً، سواء كانت قطاعات بحرية أم برية، للنظر في مختلف الآثار المترتبة على الأنشطة البشرية المختلفة على أداء النظم الإيكولوجية، ومواجهة تلك الآثار، مع مراعاة مدى الفوائد والسلع والخدمات التي يمكن أن تتأتى من الاستخدامات المختلفة للنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية. ويمكن للتوسع في أعمال تدابير الإدارة القائمة على أساس المناطق أن يعزز التعاون بين القطاعات ويخلق التآزر في تحقيق الغايات المشمولة في الهدف ١٤ وغيره من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لتبادل المعارف والممارسات على نحو أكثر منهجية أن يساعد على معالجة صعوبات التنسيق. ويمكن تيسير التعاون وتحفيزه عن طريق إجراء حوار على الصعيد العالمي وتبادل الخبرات بين المناطق. وخير مثال على ذلك هو التعاون بين بعض المنظمات الإقليمية المعنية بالبحار والمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، التي ثبتت جدواها في النهوض بنُهج النظم الإيكولوجية.

٢٤ - ويتعين اتخاذ تدابير للإنفاذ الفعال، بما في ذلك التدابير التقليدية والمجتمعية، فضلاً عن التكنولوجيات الجديدة من قبيل السواتل، لدعم أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق. ويمكن تحسين الإنفاذ من خلال إبرام اتفاقات وطنية ومحلية مع المؤسسات والجهات المعنية ذات الصلة، والقيام بأدوار متكاملة وتبادل الخبرات والقدرات. ويلزم وضع ترتيبات مؤسسية تكفل وتعزيز المراقبة والرصد وفعالية التحكم والإنفاذ.

مشاركة أصحاب المصلحة

٢٥ - في كثير من الأحيان لا يشارك أصحاب المصلحة، ولا سيما المجتمعات المحلية، بما فيه الكفاية في وضع التدابير القائمة على أساس المناطق وتحديد وإدارتها بطريقة شفافة وعادلة ومنصفة، على الرغم من الاعتراف بالحاجة إلى وضع المعرفة التقليدية والأصلية في الاعتبار. وفي كثير من الأحيان، لا تتوفر سبل بديلة مستدامة لكسب العيش أو حوافز مالية عندما يفقد السكان المحليون مواردهم المعتادة بسبب تنفيذ تدابير الإدارة القائمة على أساس المناطق. ولا تتوفر الأدوات اللازمة لتحقيق الاقتسام المنصف للمنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتبة من تدابير الإدارة القائمة على أساس المناطق.

٢٦ - وينبغي لأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق أن توازن بين التنمية الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية وحماية البيئة، مع مراعاة الجوانب الثقافية. وتتطلب الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية إشراك أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والتأييد المستمر من جانب المجتمعات الساحلية. ويتعين فهم ومراعاة التكاليف القصيرة الأمد وتأثير هذه التدابير على المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. ويجب إتاحة سبل بديلة مجدية لكسب العيش

للمجتمعات المحلية، وهو الأمر الذي ينبغي أن يشكّل جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية. ولا بد من وضع أطر تشريعية وسياساتية واضحة لتعزيز التنظيم المجتمعي والسماح للمجتمعات بالمشاركة الكاملة في إدارة الموارد البحرية بوصفها جهات قيّمة عليها.

٢٧ - ومن الأهمية بمكان أن يُطبق منظور جنساني في الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد البحرية والساحلية اعترافاً بالدور الذي تضطلع به المرأة، والذي يتسم بالأهمية البالغة في كثير من الأحيان، في مصائد الأسماك الصغيرة^(١٥) وتربية الأحياء المائية، وفي سلسلة القيمة عموماً بدءاً من الصيد ووصولاً إلى الاستهلاك والتسويق.

الحوكمة

٢٨ - بصفة عامة، تعتري الحوكمة في مجال الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية وحمايتها وحفظها وإعادتها إلى ما كانت عليه أوجه ضعف على جميع المستويات. ففي كثير من الأحيان، لا تكفي تدابير الإدارة القائمة على أساس المناطق لتحقيق التعاون والإدارة الشاملين لعدة قطاعات. ومن المشاكل التي تبرز بصفة خاصة مشكلة عدم التنسيق بين قطاعي مصائد الأسماك وتربية المائيات وقطاعي التنوع البيولوجي والحفظ. ويفاقم ذلك عدم فعالية الحوكمة في القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك ضعف الموازنة بين السياسات والتشريعات، وقصور التنفيذ، وضعف المؤسسات وعدم كفاية مشاركة المجتمع المدني. وفي كثير من الأحيان، لا تكون القدرات المؤسسية والتعاون بين المؤسسات (بين القطاعات وبين الوكالات الحكومية) كافية لتنفيذ مختلف التدابير القائمة على أساس المناطق، مما يفرضي إلى ثغرات في المعارف والبيانات، وضعف في تقاسم المعلومات، وتكرار في جهود الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، يُفتقر في كثير من الأحيان إلى هيئات عامة قوية ومنسقة قادرة على تطوير عمليات الإدارة والتخطيط المتكاملين للمناطق الساحلية والبحرية، وكذلك إلى تشريعات وطنية فعالة، وأطر إدارية وتقنية، وقدرات تكنولوجية ومالية وبشرية كافية.

٢٩ - لكن ثمة فرص لتعزيز الحوكمة على جميع المستويات. إذ يجب أن تراعي الحوكمة في آن واحد عدة استخدامات أو قطاعات وسبل كسب الرزق وجوانب اجتماعية أخرى مرتبطة بهذه الأنشطة. وهذا يشمل، في جملة أمور، منع إنتاج النفايات، ولا سيما المياه المستعملة، الناتجة عن مختلف الأنشطة البرية، بما فيها الزراعة والصناعة، وإدارة تلك النفايات؛ ومعالجة الآثار الناجمة عن تغير استخدام الأراضي والتوسع الحضري؛ والإدارة المستدامة لمصائد الأسماك^(١٦)؛ وإدارة المصالح والاستخدامات المتضاربة للنظم الإيكولوجية الساحلية؛ وجميع جوانب إدارة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية عموماً.

٣٠ - ويمكن تحسين الحوكمة بزيادة الشفافية والمساءلة والمشاركة والتنسيق والشرعية والقدرة على التكيف، بينما يمكن تعزيز العدل والإنصاف بإيجاد سبل لتقاسم فوائد جهود الحفظ محلياً، ولا سيما من خلال دعم التنمية الاقتصادية والسياحة^(١٧) وبرامج بناء القدرات وممارسات التوظيف المحلية.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) انظر أيضاً الورقة المفاهيمية بشأن جعل مصائد الأسماك مستدامة.

(١٧) انظر أيضاً الورقة المفاهيمية بشأن زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً وتوفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق.

٣١ - وينبغي إبرام اتفاقات بين مختلف الوزارات والمؤسسات الوطنية لتعزيز أوجه التآزر و/أو توضيح المسؤوليات المشتركة. ويتعين إدماج السياسات وبناء الجسور المؤسسية وتوضيح أطر الحوكمة فيما يتعلق بالسياسات القطاعية والسياسات ذات الصلة بالتدابير القائمة على أساس المناطق على الصعيد الوطني. وسيعود تنفيذ سياسات مشتركة بين القطاعات وإدارة أوجه المفاضلة بالنفع على الجميع وينشئ مسارات فعالة من حيث التكلفة صوب الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحمايتها وحفظها وإعادة تأهيلها إلى ما كانت عليه. وسيساعد ذلك أيضاً على تحديد فرص المشاركة في التمويل من طائفة واسعة من المصادر.

المعارف والبيانات

٣٢ - تنطوي إدارة النظم الإيكولوجية على نحو مستدام على تحقيق التوازن بين الاستخدام المستدام وحفظ التنوع البيولوجي؛ ومع ذلك، لا يبدو في كثير من الأحيان أن هناك عملية واضحة لمعالجة الفجوات المعرفية المختلفة وللتأكد من توفير مشورة سليمة للإدارة^(١٨). ولا بد من تحسين فهم عمليات النظم الإيكولوجية ووظائفها وآثارها على حفظ النظم الإيكولوجية وإعادة تأهيلها إلى ما كانت عليه، وعلى الحدود الإيكولوجية، ونقاط التحول، والتأقلم الاجتماعي - الإيكولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية. وتبرز ثغرة أيضاً في فهم أنواع الموارد البحرية وتنوعها البيولوجي. ونظراً لنقص المعرفة العلمية عن المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، يتعذر التنبؤ بحجم الآثار التي تلحق بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في تلك المناطق وبمحدود إنتاجيتها والمدة اللازمة لتعافيها. فلا تزال ثغرات معرفية مهمة تعترى جوانب عديدة من الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ولا يوجد فهم علمي كافٍ لكفاءة التدابير المطبقة على أساس المناطق، ولا سيما فيما يتعلق بالفوائد الاجتماعية - الاقتصادية. وي طرح الحصول على بيانات ومعلومات علمية موثوقة وكافية وارتفاع تكلفة إجراء البحوث العلمية البحرية تحديات مهمة، ولا سيما للبلدان النامية.

٣٣ - وينبغي المواظبة على إجراء تقييمات^(١٩) وبحوث بشأن النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والخدمات التي تقدمها تلك النظم، والتوسع في تلك التقييمات والبحوث لتشمل الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والآثار المستقبلية المحتملة على النظم الإيكولوجية وقدرتها على التأقلم معها. وهناك اعتراف بأن لقياس التغيرات في النظم الإيكولوجية البحرية أهمية حاسمة في توجيه سياسات الإدارة في المستقبل. فمن خلال إدراك القيمة الفعلية للثروات الطبيعية بصفة خاصة، يمكن تنفيذ جميع الأنشطة التي تستغل تلك الثروات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على نحو يساهم في إدامتها. وينبغي دعم جهود جمع البيانات وتقاسمها وإتاحة الوصول إليها، بطرق منها شبكات الرصد وقوائم الجرد. وينبغي تعزيز استخدام المعارف الإيكولوجية والتقليدية التي تمتلكها المجتمعات المحلية، فالنظم المعرفية التقليدية وتلك الخاصة بالشعوب الأصلية والإجراءات الجماعية التي تتخذها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية يمكن أن تكتل المعارف العلمية، مما يدعم التنفيذ الفعال. ولا بد من وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس لتقييم فعالية وأثر التدابير القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك تأثير الأنشطة البشرية البرية على فعاليتها، وينبغي

(١٨) انظر أيضاً الورقة المفاهيمية بشأن إقامة شراكات لزيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية.

(١٩) انظر على سبيل المثال: *The First Global Integrated Marine Assessment*.

مراجعة التدابير القائمة على أساس المناطق بصورة دورية. وينبغي إنشاء خطوط أساس تسمح بإدارة المحيطات بصورة مستنيرة ومتكاملة.

تنمية القدرات

٣٤ - تعتري القدرات التقنية والإدارية العلمية اللازمة لتحديد المناطق التي تحتاج إلى حماية، وجهود وضع خطط للإدارة القائمة على أساس المناطق، وتطبيق ما قد يلزم من قواعد، ثغرات على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء، ولا سيما في البلدان النامية.^(٢٠) ويتعين تعزيز التعاون التقني والعلمي وتطوير القدرات بشكل كبير لدعم البلدان ومعالجة مسألة التنسيق داخل البلد الواحد، وكذلك التعاون بين البلدان بشأن المسائل المهمة العابرة للحدود.

الجوانب المالية

٣٥ - ثمة نقص في التمويل المخصص على جميع المستويات المتعلقة بالتدابير القائمة على أساس المناطق. ولا يخلو تطبيق أدوات مالية مبتكرة لإدارة النظم الإيكولوجية هو أيضاً من التحديات، وذلك لصعوبة تعبئة التمويل العام الوطني لدعم السياسات المتكاملة، وكذلك عدم إظهار الشركاء أو المؤسسات الداعمة الالتزام المطلوب وعدم تقديمها المساهمات اللازمة.

٣٦ - ولذلك، يجب زيادة التمويل زيادة كبيرة بصورة عامة. ومن الممكن إنشاء صناديق استثمارية وطنية وإقليمية جديدة للمحميات البحرية ولتدابير أخرى قائمة على أساس المناطق، وكذلك إنشاء آليات تمويل جديدة ومبتكرة لدعم أنشطة إقامة شبكات إقليمية هدفها تعزيز المعارف والقدرات والسياسات على الصعيدين المحلي والوطني فيما يتعلق بالإدارة القائمة على أساس المناطق. وينبغي تخصيص موارد كافية لرصد أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق ومراقبتها والإشراف عليها. فيمكن لابتكارات تتعلق بالمساهمات القائمة على مبدأ "الملوّث يدفع" وتحقيق الربط بين البر والبحر أن تتيح تخصيص أموال لإجراءات إعادة البيئة البحرية إلى ما كانت عليه وحفظها. ويمكن أن تساعد تحليلات الثغرات على وضع استراتيجيات وطنية للتمويل المستدام تُوجّه نحو التمويل الطويل الأجل للتدابير القائمة على أساس المناطق.

رابعاً - الشراكات القائمة

٣٧ - هناك عدد كبير من الشراكات لإدارة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية تعمل على مستويات مختلفة وتنطوي على طائفة من أصحاب المصلحة والطرائق.^(٢١) وتشمل هذه الشراكات تقريباً جميع جوانب إدارة النظم الإيكولوجية، بما في ذلك إدارة تهديدات محددة لنظم إيكولوجية أو أنواع محددة؛ والتنسيق المؤسسي؛ والبحث العلمي وتبادل البيانات والمعارف والممارسات الفضلى؛ وإنشاء أدوات واستراتيجيات جديدة للتمويل؛ وتنفيذ تدابير قائمة على أساس المناطق تؤدي أغراضاً منها أن

(٢٠) لمزيد من المعلومات عن تنمية القدرات، انظر أيضاً الورقة المفاهيمية بشأن إقامة شراكات لزيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية.

(٢١) للحصول على معلومات عن الشراكات، انظر: <https://sustainabledevelopment.un.org/sdinaction>؛ وللحصول على معلومات عن الالتزامات الطوعية، انظر: <https://oceanconference.un.org/commitments/>.

تكون أدواتٍ للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويركز بعض الشراكات على بناء قدرات البلدان لتتمكن من القيام على نحو فعال بوضع تدابير قائمة على أساس المناطق وتنفيذها وإدماجها في الاستراتيجيات الوطنية.

٣٨ - وفي بعض البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تسود النُهُج الكلية الشاملة لعدة مناطق نظراً لمحدودية القدرات. ونظراً لتعدد الشراكات، سيكون من المهم تعزيز التعاون بغية زيادة فعالية الجهود وتفادي تكرارها. ويمكن في هذا الصدد تحليل وتقاسم الممارسات الفضلى في مجال التعاون على صعيد الحكومة الواحدة. ورنهناً بوجود منظمات لديها أهداف مشتركة أو مماثلة، يمكن تحديد مجالات محتملة لتعزيز التعاون بطريقة مجدية وعملية. وعلى الصعيد الإقليمي، سيتوقف ذلك أيضاً على تحلي البلدان المشاركة بالإرادة السياسية لدعم التعاون الرسمي.

خامساً - المجالات المحتملة لإقامة شراكات جديدة

٣٩ - بغية إدارة النُظُم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها وحفظها وإعادة تأهيلها إلى ما كانت عليه، سيتعين إقامة شراكات مربحة لكل الأطراف بين جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتدابير القائمة على أساس المناطق. ويمكن للشراكات التي تركز على بناء القدرات والمساعدة التقنية أن تحسّن قدرات المجتمعات المحلية على المشاركة على نحو أفضل في إدارة الموارد القائمة على أساس المناطق. ويمكنها أيضاً تعزيز قدرات المؤسسات العامة لتتبع بيئة مواتية لجميع الأنشطة البحرية والساحلية (على سبيل المثال، من حيث اتساق السياسات، والتنسيق المؤسسي، والتعاون والإعلام والاتصال والرصد)، وتدعم إدماج التدابير القائمة على أساس المناطق في الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية. ولأن إدارة المحيطات تسعى عابر للحدود بطبيعته، ينبغي أن يركز نطاق الشراكات الجديدة لا على النهج العلمي والأدوات العلمية فحسب، بل أيضاً على تنسيق ومواءمة جهود الإدارة على جميع المستويات (المحلي والوطني والإقليمي والعالمي).

٤٠ - ويجب إشراك المجتمعات المحلية والسلطات المحلية وتمكينها لتشارك بنشاط في رسم المستقبل الذي تنشده لمناطقها الساحلية ولبحارها. وينبغي توعية جميع أصحاب المصلحة بخدمات النُظُم الإيكولوجية المتعددة التي توفرها النُظُم الإيكولوجية البحرية والساحلية. ويجب أن يفهم المواطنون الدور المهم الذي يمكنهم الاضطلاع به والكيفية التي يمكنهم أن يشاركوا من خلالها.

٤١ - ومن المجالات الأخرى المقترحة للشراكات، على سبيل المثال، إقامة شراكة عالمية بشأن تنفيذ تخطيط الحيز البحري؛ وشراكات لتحسين حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه والبحوث المتعلقة به، وكذلك تحسين وصول الجمهور إليه على نحو مسؤول؛ وشراكة مكرسة لإنشاء شبكة عالمية من الممارسين المعنيين بالنُظُم الإيكولوجية البحرية الكبيرة؛ وشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق وتمويلها؛ وتدريب أصحاب المصلحة الرئيسيين على نُظُم التمويل المستدام للمحميات البحرية وعلى الصلات بين خطط الأعمال وأداء الإدارة؛ وإقامة شراكة متعددة التخصصات تضم وكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، والمنظمات والمشاريع الإقليمية، والقطاع الخاص، مع التركيز على الحلول وأوجه التآزر القائمة على أساس المناطق لدعم حوكمة وإدارة المحيطات والمناطق الساحلية ضمن عمليات التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً؛ وإنشاء آلية عالمية لتقاسم البيانات والمعارف بشأن المحيطات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وإقامة شراكة

لتحسين جهود تنسيق مبادرات الصيد العرضي المتعلقة بالحوتيات؛ وشراكات لتأمين مستقبل مستدام للمجتمعات المحلية وحماية الثروات الطبيعية؛ وشراكات لتحسين إدارة استخدام الأراضي والجهود البرية لحفظ أشجار المنغروف وإعادة تأهيلها إلى ما كانت عليه واستخدامها على نحو مستدام؛ وشراكات لزيادة قدرة المجتمعات الساحلية على التأقلم فيما يتعلق بآثار تغير المناخ.

سادساً - أسئلة لتوجيه الحوار

٤٢ - يمكن النظر في الأسئلة التالية لاستخدامها في الحوار:

- (أ) ما هي العوامل المساهمة في نجاح إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحمايتها وحفظها وإعادة تأهيلها إلى ما كانت عليها؟
- (ب) أي نوع من الشراكات يفضي إلى مشاركة جميع القطاعات التي تعمل في العادة ككيانات منفصلة، وما سبب نجاحها؟
- (ج) كيف يمكننا ضمان إشراك المجتمعات المحلية، وإيجاد سبل بديلة لكسب الرزق، وتحقيق التقاسم المنصف للفوائد المتأتية من التدابير القائمة على أساس المناطق؟
- (د) كيف يمكننا تحسين قياس آثار وفعالية التدابير القائمة على أساس المناطق، وتحسين فوائدها وتكاليفها الاجتماعية - الاقتصادية؟